"أبعاد التأويل في إنجاز الفعل الكلامي"

د: أبوبكر محمد سويسي

أستاذ الدراسات الأدبية واللغوية بكلية اللغة العربية.

الجامعة الأسمرية الإسلامية. زليتن

ملخص البحث

منحت علوم اللغة المعاصرة – ومنها التداولية اللسانية–عملية التأويل أهمية قصوى حين كان من بين ما توجهت نحوه إشكالية المقصدية للنص، ومن بين هذه المقاربات اللغوية نظرية أفعال الكلام وما لها من خصائص ومبادئ تداولية، إذ يُعنى الفعل الكلامي من بين ما يُعنى به أن يقصد المتكلم أكثر مما يقول، مما يستدعي التوجه نحو المعاني غير المباشرة والدلالات المبطنة، ومدى قدرة متلقي الخطاب على الملاءمة بين التركيب اللغوي ومقصدية المتكلم.

يلتقي الفعل الكلامي بأبعاده التداولية وإجراءاته التطبيقية مع المقاربة التأويلية في العمل معا على إدراك الرسالة الموجهة للمتلقي وتحقيق المقصد الكلامي، وهذا البحث سعى في مباحثه إلى عرض المبادئ والعناصر اللغوية في الفعل الكلامي، وإسهاماتها التداولية في بلورة المقصد وإدراكه، ومن ثم تحقيق العملية الاتصالية بين طرفي الخطاب بشكل ناجح؛ لكونه تأسس على معرفة بطبيعة الحراك اللغوي عند الاستعمال، فكان أن قام تأويل النص على معايير اجتماعية تجسد وظيفة اللغة تبعا للمواضعة العرفية والقيم الاجتماعية وما تطويه من اعتبارات دلالية، وصولا إلى مقاربة تأويلية ملائمة لمقصدية الخطاب.

Research Summary

Contemporary linguistics sciences - including linguistic pragmatics - gave the process of interpretation the utmost importance when the problem of the intentionality of the text was among the things that were directed towards it. The speaker is more than he says, than towards indirect meanings and implicit connotations, and the ability of the orientation he c recipient of the speech to fit between the linguistic structure and the speaker's intent.

The verbal act meets its pragmatic dimensions and its applied procedures with the interpretive approach in working together to perceive the message directed to the recipient and achieve the verbal intent. Successful communication between the two parties; Because it was based on knowledge of the nature of language movement when used, the interpretation of the text was based on social criteria that embody the function of language according to customary placement, social values and the semantic considerations it encloses, leading to an interpretive approach appropriate to the intent of the discourse.

مقدمة البحث

يُعد التأويلُ الأساس لعمليات التواصل اللغوي، فاللغة في حراكها المعرفي تبقى دومًا قيد اتجاهات التأويل ورهنَ طبيعته، وما يقتضيه تحديده واختيارُه، فقد أدرك التداوليون قيمة التأويل في الفعل الكلامي وتوجيه التأويل المقصود في الخطاب، وكذلك في تضمينه قوةً إنجازيةً غير مباشرة، تنطلق من معطيات تستدعيها وتستلزمها الصيغةُ اللغوية للقول، فاللسانيات التداولية نهضت على فلسفة اللغة الوظيفية، وعلى تداولية أفعال الكلام على جهة الخصوص، وكما تكون نظرية التأويل ونظرية تحليل الخطاب الركيزتين القويتيْن في النظرية الأدبية المعاصرة، فإن تداولية أفعال الكلام أيضا دعامةٌ رئيسةٌ ساعدت على نمو نظرية التأويل ونظرية تحليل الخطاب، فبدتْ قيمةُ التأويل في مُنجَز الفعل الكلامي، حين تطورت أبعاد المعنى والتأويل على الخارطة الأدبية المعاصرة، وتطورت معالجته في نظريات النص والتأويل، بوصفه ناتِجَ اشتباكٍ بين نص وقارئ، أو مجموعة من القراء، فكان لتداولية أفعال الكلام دورٌ

مهمٌ في منهجية التأويل وفلسفة اللغة عموما، من خلال النظر إلى التأويل الأدبي وفهمه في إطارٍ اتصالي تداولي.

أهمية الموضوع

باعتبارِ وإدراك معايير التأويل وقواعدِه في تحليل النص الأدبي فإن آليةً أخرى تساندها وتُنْجِز أبعادها التأويليّة هي: آليةُ البعدِ التداولي المتمثلةُ في الخطوات الإجرائية لنظرية أفعال الكلام، والتي تُشكِّل– إن لم تضف– بُعْدًا جديدا في توجيه عملٍ تأويلي مؤسس على مقاربة مقصديةِ المتكلم.

أهداف البحث

يتجه البحث في أهدافه نحو الكشف عن دور موضوعات ومتعلقات الفعل الكلامي– من نحو الاستلزام الحواري، والافتراضات المسبقة وغيرها، مما يمتد حتى يطالَ أنماطَ ومتعلقاتِ مصطلح – الاتصال– والعملية الاتصالية، التي تسعى بتفاعل مكوناتها إلى إنشاء اتصالٍ لغوي قائمٍ على مفاهيم اتجاهات الفعل الكلامي، وكيف أسهمت هذه المعايير اللغوية والسياقية للمقام التداولي في إبراز مقصد البنية التأويلية للنص؟

أسباب الاختيار

لعل من أبرز الدوافع نحو هذا البحث هذين السببين:

- من خلال جملة من الممارسات البحثية في تداولية الفعل الكلامي تبدتْ للباحث رؤيةٌ من شأنها أن تُوظِّف الأسسَ والمعايير النقديةَ في التي تقوم عليها نظريةُ أفعال الكلام، في مجال البحث التأويلي للنص؛ لكون التأويلِ أساسُه البحثُ عن مقصد اللفظ وما يحتجب وراءه من دلالات.

- إن المقاربات النقدية بين البحث في القراءة التأويلية للنص ومتعلقات الفعل الكلامي في بيئتنا العلمية النقدية لا زالت– في تقديري– ضئيلة الكم، محدودة الكيف، فهي بحاجة إلى مزيد من التوجُّهِ نحوها، والممارسةِ النقديةِ الفاعلةِ والدقيقة، سبرًا لمجاهلِ دروبها، وتأسيسًا لمنهجٍ نقدي ينطلق من مفاهيمَ جوهريةٍ في حقل اللسانيات النصية وعلم تحليل الخطاب، لتمنح هذه المقاربات النصية – ومن بينها الفعل الكلامي– عملياتِ القراءة التأويلية دفعاً نقدياً نحو مستوياتٍ متقدمةٍ، لا تُحرَم فيها من الإفادة من قيم المفاهيم والمناهج الجديدة في التحليل والتأويل.

منهج البحث

بما أن البحث يعالج بُعدا لغوياً وعلاقتُه بالبُعد التأويلي فإن المنهجَ الوصفيّ بكونه وسيلةً مهمة لدراسة الأبحاث العلمية كان العمادَ في وصف واستخدام أدوات البحث للوصول إلى نتائج واستنتاجاتٍ قائمة على تحصيل قراءة تأويلية تتلاءم مع المعطيات البحثية للفعل الكلامي.

خطاطة البحث

هذا واتبع البحث في عرض مسائله خطاطة بحثية متضمنة النقاط البحثية التالية:

- المبحث الأول/ التأويل ومقصدية الفعل الكلامي: العلاقة وإجرائية الأداة.
- المبحث الثاني / التداولية وآليات التأويل: الاستلزام الحواري، والافتراض المسبق.
- المبحث الثالث/ القوة الإنجازية للفعل الكلامي وكفايات التأويل: كفاية لسانية، وكفاية سياقية، وكفاية استدلالية.
- المبحث الرابع/ نتائج البحث.

المبحث الأول: التأويل ومقصدية الفعل الكلامي – العلاقة وإجراءات الأداة.

إن تحليل الخطاب يتجه في نظرية أفعال الكلام نحو تحليل اللغة حال الاستعمال، ولكون الخطاب ينقسم إلى جانب ظاهر وآخرَ خفي، صار من المُلزِم الاهتمام بالجانب الخفي من أجل الوصول إلى قصد المتكلم في ممارسة عملية التأويل التي نالت اهتماماً واسعاً من طرف علماء اللغة؛ لأن الخطاب هو ملاذ كلِّ متكلمٍ يصبُّ فيه وجهته و رُؤاه بأبعادها الثقافية والاجتماعية والفكرية، وهذا لا يتم إلا بفك الرموز والشفرات التي تحكم النصوص والملفوظات، حتى لا تبقى منغلقةً على ذاتها، ومنطوية على المقاصد الكلامية فيها، وهنا تغيب ذات المخاطِب– المتكلم– لتظهر ذات المخَاطَب– المتلقي– الذي تُوكل إليه مهمةُ البحث والاستقصاء، عبر عوالم هذا الخطاب، محاولا الوُلوج عبْر ما يسمّى التأويل، الذي يهدف إلى بيان المعنى و القصد من مراد المتكلم، و هذا حتما لا يتم إلا بمعرفة السياق وملابسات القول.

إن إشكالية التأويل وعلاقتها بالسياق على اختلاف مستوياتها تُعدّ اللبنة الأساسية لكل خطاب، والملاحظ أن ظاهرة التأويل اهتم بها علماء الدين والفلسفة اهتماما خاصا في الفترة الزمنية من النصف الأول من القرن العشرين، وبالتحديد لدى ظهور ما يسمى علم السيميائيات، حيث عرف التأويل تطورا ظاهرا في الدراسات النقدية وفي نظريات القراءة المتجددة للنص، مع ما للسياق من دور وممارسات لغوية أسهمت في بناء المعنى، ذاك المعنى الذي يدرس اليوم ضمن ما يعرف بخصائص الخطاب التداولي.

ويجدر بالبحث قبل عرض علاقة التأويل بالبناء التداولي أن نبين المعنى اللغوي والاصطلاحي لكل منهما:

كلمة تأويل في اللغة جاءت بمعنى الرجوع، " الأوْل: الرجوع، آل الشيء يَؤُول أَوْلا ومآلا: رجع، وأوَّل إليه الشيء: رجعه" (لسان العرب. ابن منظور. مادة: أ. و. ل)

فالدلالة التي تحملها كلمة التأويل هي الرجوع والتغيير، بالإضافة إلى ما ورد من مطابقة لفظة: التفسير ولفظة: المعنى لها لدى علماء التفسير، فقالوا: "التأويل والمعنى والتفسير واحد" (المصدر نفسه)

وفي المفهوم الاصطلاحي لمادة التأويل لدى المتكلمين القدامى عموما وكذلك النقاد والفلاسفة وبخاصة في القرن الرابع الهجري، حين ارتبطت الكلمة بالعلوم العربية، وبالأخص تلك التي شغلت بالبحث في نص القرآن الكريم، مثل الغزالي الذي يرى " التأويل عبارة عن احتمال يعضُده دليل يصير به أغلب على الظن من الحقيقة إلى المجاز" (المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي .ج3 ص 156) وابن رشد الذي أخرج" دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية من غير أن يُخِل ذلك بعادة لسان العرب في التجوز، و من تسمية الشيء بشبيهه أو سببه أو لاحقه أو مقارنه، أو غير ذلك من الأشياء التي عدت في تعريف أصناف الكلام المجازي" (الخطاب و التأويل . نصر حامد أبوزيد. ص 47)

ومن ثم فإن التأويل يعني الخروج باللغة من معانيها الوضعية إلى معانٍ مجازية اتساعية، مع التشديد على ضرورة الإلمام بالوضع اللساني للفظة المؤولة، سواء كان التأويل قريبا وهو ما لا حاجة به إلى قرينة، أو بعيدا مما يشترط وجود قرينةٍ لرجحانه على ما سواه، إضافة إلى اشتراطات أشار إليها الأصوليون من قابلية اللفظ للتأويل، إلى احتمالية التأويل، إلى ارتباطه بقرينة، (ينظر: علم التخاطب الإسلامي. محمد محمد يونس. ص 245).

كما شكل هذا المصطلح محورا هاما في الدراسات الغربية التي أسست نظريات تبين مدى أهمية

التأويل من حيث اتصاله باللغة والفلسفة، فمنهم من ربط التأويل بالنص، وذلك من طريق القراءة المتعددة والفهم المختلف؛ لأن كلّ متلقٍ لنصٍ ما يتجلى له معنى مَعِين للنص الذي قرأه، هذا الفهم – الذي يتبناه ريكو– يغاير فهمَ متلقٍ آخر قدّم قراءةً مغايرةً لما قرأه الأول، إذ " التأويل هو فن تأويل النصوص في سياق مخالف لمؤلفيها وجمهورها الأول، يهدف اكتشاف أبعادٍ جديدة" (الفلسفة ونقد اللغة. الزواوي بغورة. ص 126).

ثم إن لفظة التداولية في المعجم دالة على التحول والتبدل، " تداوْلنا الأمر: أخذناه بالدُّول، وقالوا: دواليك: أي مداولة على الأمر، ودالت الأيام: دارت، والله يداولها بين الناس، وتداولته الأيدي: أخذتْه هذه مرة، وهذه مرة" (لسان العرب. ابن منظور. مادة: د. و. ل.) وعليه تكون التداولية الكلام المتبادل بين مستعملي اللغة، وما يعتريه من متغيرات تتماهى والسياق الوارد فيه.

وفي الاصطلاح فإن التداولية إذا كانت مذهبا لسانيا معاصرا يدرس علاقة اللغة بمستعمليها، وكيفية استخدام العلامات اللغوية بنجاح، والسياقات والمقامات المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب، (ينظر: التداولية عند العلماء العرب. مسعود صحراوي. ص5) وأيضا دراسة العوامل التي تجعل من الخطاب أداة تواصلية ناجحة، فهي تعالج اللغة بوصفها ظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية، بقصد التفاعل التخاطبي بين طرفي الخطاب، بغية تحقيق التواصل السليم والمحقق للغايات والمقاصد عبر أدوات لغوية وأخرى سياقية، يمثل التأويل أبرزها وأهمها.

وفي هذا إشارة إلى أن التأويل يرتبط بالعلاقات التداولية التي تحدد المعنى من خلال اعتبار الوضع اللغوي والثقافي للمتلقي، فالتأويل مرتبط بالنص، وبمعنى السياق وملابسات القول عند الاستعمال، فمجموع هذه كله مما يُمّثل مُكوّنا مُهماً في بنية النظرية التداولية.

من خلال التطور الذي شهده المعنى في النظرية الأدبية المعاصرة أصبح النظر إليه في نظريات النص والتأويل بوصفه ناتج اشتباكات بين نص وقارئ أو مجموعة من القراء (ينظر: نهاية اليوتوبيا. راسل جاكوبي. ص 107). وبهذا التحول والتطور أصبح للسانيات التداولية بعامة ولتداولية أفعال الكلام خاصة دورٌ مهم في منهجية التأويل، فظهر ما يسمى بتداولية التأويل، التي تجلت في الأبعاد التداولية لنظرية الاستقبال، الممثلة عند ياوس وإيزر من خلال مقاربة التأويل الأدبي داخل إطار اتصالي تداولي. (ينظر: مدخل إلى النظرية الأدبية. جونثان كولر. ص135.)

إن تقديم خطابٍ معين إلى مستمعٍ معين لا يتم إلا في إطار سياق معينٍ أيضا، هذا الفعل الكلامي لا يعبر عنه بواسطة مفردة أو جملة فقط، و لكن يعبر عنه في سياق عام بعضُ أجزائه ظاهرة – التلفظات والمنطوقات– وبعضها مضمّنٌ في الذهن، لا يظهر على السطح، كما هو الشأن في الافتراض المسبق التداولي، الذي يسعى إلى قصد المتكلم، والغاية من الرسالة الموجهة إلى المخاطب، وفق المعادلة القائمة على ثلاثية القول والرسالة والسياق، فهناك من الوحدات والعناصر اللغوية التي ينبغي أن تتوفر لكونها تسهم في بلوغ مقصد الرسالة، و منها أدوات الإشارة، وهي: الآن والأنا والهُنا، فإذا أردنا بلوغ مقصد ودلالات هاته الإشارات في خطاب معين تعين علينا معرفة هوية المخاطِب و المخاطَب و الإطار الزماني والمكاني للفعل الكلامي، فمحلل الخطاب لابد من أن يتفحص جيدا العلاقة بين المتكلم و الخطاب في مقام استعمالي معين، و هذا ما أشارت إليه النظرية التداولية، فالخطاب يتجسد في مستويات اللغة كافة، إذ تحيل كل كلمة على مدلول معين، بعض هذه الخطابات يوجد في المعجم الذهني، ويكون غير مرتبط بمدلول معين وثابت، فلا يتضح مدلوله إلا من خلال التلفظ بالخطاب في سياق معين، ولتحديد المدلول المقصود ينبغي الاستعانة بأدوات غير تلك العناصر اللغوية الإشارية، كأن يستعان بالحركات السلوكية وعوامل الاتصال غير اللغوي.

وبهذا فالإشاريات كالضمائر وأسماء الإشارة من العلامات اللغوية التي لا يتحدد مقصدها ومرجعها إلا في سياق الخطاب التداولي، لكونها مفرغة من أي معنى في حد ذاتها، ومع ارتباطها بمرجع إلا أنه مرجع غير ثابت، ولا يقف الحد هنا في الإشاريات بل الأمر يتعدى إلى الإشاريات العميقة، ذات الحضور الأقوى، وهي الإشاريات المستقرة في بنية الخطاب لدى عملية النطق بها، وهي تلك الإشاريات التي ترتبط بسياق المتكلم ذات البعد الإشاري البعيد، وهذا ما يعطيها دورها التداولي في استراتيجية الخطاب. (ينظر: استراتيجيات الخطاب. عبد الهادي الشهري. ص 80.)

لدى استقبال النص يكون العبء الأكبر من التفكير الذهني منصرفا إلى بلوغ مقصد المتكلم، فالمتكلم كما يعبر عن قصده في الخطاب، فإن اللغة تحيل على ذاك المقصد لتحديد معنى الخطاب أيضا، " فالقصد شرط في بلوغ الكلام تمامه، معتمدا على ملاحظة أن الكلام في الشاهد يكون أمارة لما يريده المتكلم، بحيث يكون دليلا على مقصود المتكلم، وعلى أن المتكلم أراد ن يبلّغ مراده بمقصوده". (التفكير اللساني في الحضارة العربية. عبد السلام المسدي. ص 152)

إن ما يعطي المقصد دوراً بارزا في تشكل الخطاب وتعدُّده هو أن الخصائص اللغوية سواء تمّ اعتبارها عاملا مشتركا بين جماعة معينة من الناس، وهذا يحصل في استقلال تام عن البناء الخارجي للنص، في مقابل الاعتماد على المواضعة العرفية للاستعمال، ومن ثم فإن هذا اعتبار مستوى العرف يسهم في تطويع النص وتأويله التأويل الأنسب لمقصد المتكلم، أو كانت النظرة الأخرى، وهي التي تعتمد المادة اللغوية أساسا للفهم والتأويل، وهنا تأتي النظرية التداولية لِتَفِي بالنقص الذي يتخلل هذه النظرة اللغوية الصِّرفة من حيث ضرورة الوقوف والتعرف على ملابسات المنطوقات وموقف الخطاب وتلك الحالات التي تكون وراء الاستعمال اللغوي بتداعياتها وآثارها " فالخطاب قد يصاغ في تمثيلٍ تدرك

معانيه الحرفية، ولكنها غير كافية لإدراك المغزى واستخلاص المقصد، وعل هذا فالنص لا يَتَمَظْهر في شاكلة واحدة وإنما في كيفيات مختلفة وراءها مقصديةُ المرسل، ومراعاة مقصدية الخطاب، والظروف التي يروج فيها النص وجنس النص، وهذه الماورائيات نفسها تؤدي إلى اختلاف استراتيجيات التأويل، من عصر إلى عصر ومن مجموعة إلى مجموعة، ومن شخص إلى شخص، بل إن الممارسة التأويلية الشخصية دينامية". (مجهول البيان. محمد مفتاح. 89)

إن عملية الاتصال اللغوي الماثلة بين طرفي الخطاب بها ما بها من التشابك المعقد، من حيثُ بلوغِ مقصد المرسل، وبخاصة عندما يتمايز القصدُ عن المعنَى الحرفيّ للخطاب، والصعوبة حينها تتمثل في مدى تمكُّن المرسل إليه من إدراك هذه المقاصد المتعاكسة والمعقدة التي يعنيها المرسل.

وعليه فإنه يمكننا وصف وتوجيه هذه المسألة الإفهامية المتبادلة بين طرفي الخطاب المحكوم من جهة المرسل بعلاقة المقصد بالمعنى الحرفي للخطاب، ومن جهة المرسل إليه يكون مشدودا بتأويل القصد، بعدد من الفرضيات والاحتمالات التالية:

–في حال تطابق مقصد المتكلم مع دلالة الوضع اللغوي بأن يكون المعنى الحرفي هو المقصود، ولكن المتلقي فشل في التعرف على هذا المقصد، فإن عملية الاتصال لا تتم ولا تنجز.

–في حال تطابق المعنى المؤول من قبل المتلقي مع دلالة الوضع اللغوي، ولكنه غير متطابق مع المعنى المقصود، وكان المعنى المقصود غير المعنى الحرفي، فإن عدم إدراك المرسل إليه هذا الأمر واعتقاده أن المرسل يقصد الدلالة الحرفية، يفضي إلى عملية الاتصال ليست تامة، وتعد فاشلة، لعدم اعتبار عناصر سياقية مهمة.

–في حال تطابق المعنى المؤول مع المعنى المقصود، مع عدم التطابق مع الوضع اللغوي، بأن كان

قصد المرسل غير المعنى الحرفي، والمتلقي أدرك من خلال اعتبار العناصر السياقية، فإن عملية الاتصال تكون ناجحة.

–في حال عدم تطابق القصد مع دلالة الوضع اللغوي، وعدم تطابقه مع المعنى المؤول بأن كان المرسل يقصد المعنى غير الحرفي ويعجز المتلقي عن إدراك ذلك، عندها تكون العملية الاتصالية غير ناجحة، لعدم اعتبار عناصر مهمة في السياق.

نخرج من هذا التحليل بأن نجاح العملية الاتصالية يكمن في التطابق بين قصد المرسل والمعنى المؤول من قبل متلقي الخطاب، وهنا يكون نجاح المستوى الاتصالي سواء كان مطابقا للمعنى الحرفي أو غير مطابق، " فاللازم الاعتناء بفهم معنى الخطاب؛ لأنه المقصود والمراد، وعليه ينبني الخطاب ابتداء" (قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية. أحمد المتوكل. ص 140).

المبحث الثاني/ التداولية وآليات التأويل

أولا: الاستلزام الحواري

يلاحظ في العديد من أحوال الفعل الكلامي أن الجمل إذا تمّ النظر فيها باعتبار مقامات إنجازها فإنها لا تنحصر فيما تدل عليه صيغتها الصورية، من نداء واستفهام وتمنٍ وغير ذلك من تصنيفات الجمل، ويكون التأويل الدلالي حينئذ أمرا متعذرا؛ لتباين المعاني والدلالات المرادة مع صور تلك الصيغة الحرفية، هذه الملحوظة أشار إليها غرايس باسم الاستلزام الحواري، وتطرح إشكالا من أهم الإشكالات اللغوية التي ينبغي للنظرية اللغوية معالجته، لكونه يتعلق بالكفاءة الاتصالية التي ينطلق منها كلٌ من المتكلم والمستمع، (ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. محمود نحلة. ص 32).

ففي حال خروج المعنى عن حدود الصيغة الحرفية، فما التأويل المراد تبنيه للجملة؟ وما كيفية

الاعتماد والانتقال من المعنى الصريح العام إلى المعنى المستلزم خطابيا؟

يرى غرايس أن هناك مبدأ عاما ينبغي أن يتفق عليه كل المشاركين في العملية الاتصالية، وهو مبدأ التعاون، وهذا المبدأ يتفرع إلى أربع قواعد حوارية، هي قاعدة الكم، وقاعدة الكيف، وقاعدة الورود، وقاعدة الكيفية، (المصدر نفسه. ص 34) هذه القواعد والالتزام بمراعاتها يضبط العملية التأويلية في حوارات المتخاطبين.

إن مبدأ التعاون الذي حرص عليه غرايس بين المتخاطبين لا يعني التعاون المثالي المعني بتوفر الأمور الواقعية والبعد عن التضليل، إذْ كثيرٌ من الحوارات القائمة بين المتحاورين تقوم على شيء من التضليل، فالمقصود من مبدأ التعاون أن كّل حوار يجري بين طرفي الخطاب مؤسسٌ على ضوابطَ اجتماعيةٍ وعرفية تحكمُه، وقواعدَ يدركها كلٌ من المتكلم والمخاطب، هذه الضوابط هي التي يعوَّل عليه التأويل الخطابي، حيث ينصرف الذهن من مجموع نتائج ومحصلات القواعد الأربع إلى تأويل يقود إلى مقصدية المتكلم، تبعاً لما تم التوافق والتصالح عليه من قبل المتكلم والمخاطب بالخصوص، فمثلا :

الأب: أين الكتاب؟

الابن: في الحقيبة.

في هذه المحاورة البسيطة كان مبدأ التعاون قائما والقواعد الحوارية متحققة، فكانت إجابة الابن واضحة- الطريقة- وكانت صادقة- الكيف- وكانت بقدر الحاجة- الكم- وملائمة للقضية المسؤول عنها ومرتبطة بها- المناسبة-.

لذلك لم ينشأ عن جواب الابن أي استلزام؛ لأنه كان يقصد ما يقول، ومن ثم فموجب التأويل غير مستدعى أصلا.

مع وعي الأب بأن هذه المبادئ التي تضبط الحوار كثيرا ما يتم انتهاكها وتجاوزها، فانتهاك مبادئ الحوار هو الذي يولِّد الاستلزام، ولكن هذا الانتهاك لا يطال مبدأ التعاون، فيجب أن يعمد المتكلم إلى الإخلاص لمبدأ التعاون وأن يبذل قصارى جهده في إبلاغ المتلقي المعنى المقصود، وأن يبرأ كلٌ مهما من أن يعمد إلى خداع الآخر.

وعلى ذلك فإذا انتهك أحد طرفي الخطاب مبدأ من المبادئ الحوارية أدرك الآخر ذاك الخرق وسعى للوصول إلى هدف المتكلم حين مارس هذا الانتهاك، محققاً بذلك التأويل الأمثل للحوار التخاطبي، حين أدرك من الخرق الوجهة التأويلية التي يتغياها الحوار.

فمثلا:

الأب: هل نظفت السيارة ووضعتها في الكراج؟

الابن: نظفتُها.

هنا حصل خرق وانتهاك لمبدأ الكم، فالإجابة أقل من حجم السؤال، فالأب سأل عن أمرين، والابن أجاب عن واحد، يستلزم من هذا أن الأب أدرك أن الابن لم يضع السيارة في الكراج، وأنه لم يجب بنعم حتى لا تشتمل إجابته على الجزء الثاني من السؤال، وأراد ألا يواجه أباه بتقاعسه عن الأداء الأمثل، كل هذا قاد إلى تأويل عنَاه المتكلم من خلال جوابه، ولولا إقامة مبدأ التعاون الاستلزامي واعتماده وتفعيله لم يكن التأويل على هذه الصورة الناجحة.

ومثل هذا نراه في صورة انتهاك مبدأ الكيف، حين قول المتكلم لما لا يعتقد صوابه، فمثلا:

التلميذ: القاهرة في المغرب، أليس كذلك يا أستاذ؟

المعلم: نعم وواشنطن في السودان.

فالمعلم انتهك مبدأ الكيف لقوله ما لا دليل على صحته وما هو مخالف لاعتقاده، ولكن الانتهاك كان متعمدا ليوضح للتلميذ خطأ إجابته، ويؤنبه على جهله بمعلومة كهذه، والتلميذ كان مدركا وواعيا بمقصد المعلم من الجواب الخاطئ، فكان قادرا على الوصول إلى مقصد المعلم؛ لأنه يعلم أن واشنطن ليست في السودان، فكان بهذا أن قال المعلم شيئا غير المعنى الظاهر من كلماته، وأنه قصد معنى لم تقله كلماته، مفاده أن كلام التلميذ غير صحيح.

ومثل هذا في انتهاك مبدأ المناسبة، عندما لا تكون هناك علاقة موضوعية ظاهرة بين أطراف الحوار، ولكن لهذا الانتهاك قصده وغايته، ويعتبر تفعيلها لونا من التأويل الخطابي موصولا للمعنى المراد، مثلا:

الأب: هل رجع أخوك إلى البيت؟

الابن: هناك حذاء رياضة أمام الباب.

فما قاله الابن لا علاقة له في الظاهر بالسؤال، بل إنه ينتهك مبدأ المناسبة والعلاقة بالموضوع، ولكن المتلقي لجواب الابن يسأل نفسه في ضوء القواعد الحوارية الأخرى لمبدأ التعاون عن مدى علاقة الجواب بالسؤال، أي ما طبيعة العلاقة التي يمكن أن تكون بين الرجوع ووجود الحذاء؟ فيتم التأويل الاستلزامي المفضي إلى أنه لو كان أخي في خروجه كان يلبس حذاء رياضيا فمن الممكن أن يكون قد رجع.

ومثل هذا في انتهاك مبدأ الطريقة، فمثلا:

الابن: ماذا تريد يا أبت؟

الأب: قم واتجه إلى الباب وأدخل المفتاح في القفل وأدر المفتاح جهة اليسار وافتح الباب برفق.

فالطريقة المطوَّلة يُغْني عنها الإيجاز بقوله: افتح الباب.

وبالنظر إلى هذا القول المسهِب في ضوء المبادئ الحوارية الأخرى نرى أن ثمة مقصدا بحاجة إلى تأويل معين يكشف أبعاد هذ الإطناب، وأن المتكلم يسعى من خلاله إلى إبراز مقصدٍ غير ظاهر، ويحتاج إلى تأويل، لعله هنا يكون في المؤاخذة والعتاب على ما يحيط بالمخاطب من تكاسل في الأداء.

هذه التأويلات التي جسدها مبدأ التعاون هي ضرب من التأويل النقدي للنص الأدبي، المعنيّ بملاحقة مقصد المتكلم، يفي به ما يسمى بالاستلزام الحواري في نظرية الفعل الكلامي والتحليل التداولي للخطاب.

ثانيا: الافتراض المسبق.

كانت العناية بالافتراض المسبق مثار اهتمام منذ العقد السابع من القرن العشرين، حيث إنها شغلت جانبا مهما من علماء التداولية في توجيه المقصد التداولي للخطاب وبناء وجهته التأويلية، فكانت الوجهة التداولية لا بديل عنها في الحراك التأويلي للخطاب، فكثير من ظواهر الاستعمال اللغوي تحتاج في إيضاحها إلى افتراض دلالي مسبق، وإلى توجيه تأويلي لمقصدية النص والخطاب.

من هنا كان الافتراض المسبق يمثل لونا من العلاقة الاجتماعية، أو الوظيفة القائمة بين أطراف الخطاب، هذه العلاقة تحتلّ المكانَ الأسبق في إنتاج الخطاب ذاته، فهذا السبق ينعكس مداه على كيفية تشكيل الخطاب الآنيّ، من خلال اختيار الاستراتيجية الملائمة التي تعبر عن مقصد المرسل، وتبنِّيه لإستراتيجية تلعب دورا في الافتراضات المسبقة للخطاب، هذه العلاقة التي أكد بعض الباحثين أن على

المتحاورين العمل على إيجادها وإنجازها إن لم تكن موجودة وقائمة حال الخطاب.

لاحظ بعض الباحثين أن الافتراض المسبق يرتبط بألفاظِ وتراكيبَ وعناصَر لغويةٍ، وهنا تأخذ هذه الأبنية والأنساق اللغوية محل توجيه تأويلي للخطاب. (ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. محمود نحلة. ص 26).

فمثلا قولك:

-لم يتمكن أحد من فهم المسألة حتى عمرو.

-لم يتمكن زيد ولا عمرو من فهم المسألة.

فالجملة الأولى التي تعتمد على حرف العطف-حتى- تحمل افتراضا مسبقا مفاده أن عمرًا أشدُّ فهماً من سواه، وأنه متميزٌ عنهم في الفهم والاستيعاب، أما الثانية المعتمدة على الواو العاطفة فإنها لا تحمل هذا الافتراض.

وأيضا قولك:

-اغتال المجوسيّ الفاروقَ.

وقولك:

-استُشهد حمزة يوم أحد.

فاستخدام الفعل – اغتال – أفاد افتراضا مسبقا مفاده أن الفاروق شخصية سياسية بارزة، في حين لا وجود لهذا الافتراض في الجملة الثانية، بل تحمل افتراضا مسبقا آخر مفاده أن المعني كان شخصية قتالية.

ومن الافتراض المسبق المعتمد على الألفاظ والنسق اللغوي أيضا:

-أطلب منك أن تتجاوز عن الخطأ الذي صدر مني بالأمس.

-أطلب منك أن تتجاوز عن أي خطأ صدر مني.

فالجملة الأولى المتضمنة على -ال- التعريف في كلمة – الخطأ- بها افتراض مسبق، مفادُه الإشارةُ إلى خطأ محددٍ وواقع فعلا. هذا الافتراض غير موجود في الجملة المعتمدة على -أيّ-.

ومنه أيضا حال استخدام عناصر الشرط اللغوية، كقولك:

-لو كان العام عام سلام ما قامت الحروب.

-إذا كان العام عام سلام فلن تقام الحروب.

في الجملة المتضمنة لأداة الشرط- لو- تضمنت افتراضا مسبقا يفضي بأن العام لم يكن عام سلام، وهذا ما لم تفده الجملة الثانية.

هذه الطائفة من الأمثلة تظهر نمطاً من الافتراض المسبق مرتبطاً بالتراكيب والأنساق اللغوية، كان فيها الافتراض المسبق مُجسدا لونا من التأويل، بما تضفيه هذه العناصر اللغوية والأنساق التركيبية من دلالات افتراضية مسبقة، هي في الحقيقة لون من التأويل الخطابي.

المبحث الثالث: القوة الإنجازية للفعل الكلامي وكفايات التأويل

أولا: الكفاية اللسانية

تتعلق هذه الكفاية بالقدرة على استعمال اللغة والتعبير عن موقف معين أو رؤية خاصة للمحيط والأشياء، أو استحسان مشهد من خلال توظيف كل ما يحمل على الإمتاع والإقناع، وذلك باستخدام

الكلمات والأدوات والتحولات وفقا لما يتطلبه الموقف الكلامي على خلفيات اجتماعية أو نفسية أو ثقافية وغيرها، فهي التي تمنح المتكلم القدرة على إنجاز الفعل الكلامي، وفقا لما تتطلبه المقاصد ويبتغيه السياق الخاص.

فالقوة الإنجازية هي مستوى القوة أو الضعف التي يؤدي بها المتكلم منطوقاته، إذ تختلف الأفعال الكلامية الإنجازية في القوة التي تعرض بها المنطوقات، فالمنطوق الواحد " يمكن أن يمتلك قوى إنجازية مختلفة في ملابسات استعمال مختلفة، فالقوة هي الشدة أو الضعف، اللذان يمكن أن يُعرض بأحدهما غرضٌ إنجازٌ واحدٌ في سياق بعينه من سياقات استعمال المنطوق" (النص والخطاب والاتصال. محمد العبد. ص 287).

وإضافة إلى ما تتطلبه الكفاية اللسانية –باعتبارها ملمحا من ملامح القوة الإنجازية– من قدرة المتكلم على فحص واختيار الصيغ اللغوية المتعددة، من أجل توظيف الملائم منها في معدلات القوة الإنجازية، فهناك المنظور التداولي وعلاقته بالعملية التأويلية المتعلقة بالمتلقي المؤول، فهو البراح اللغوي الأمثل؛ لاعتماده على تحليل علاقة المنطوقات بمستعمليها، ومن ثم فهي التي تخوّل للمؤوِّل إجراءَ عملياتِ التأويل فيما يستقبله من المرسل، وما يستوجب ذاك من اشتراطات، لعل من أبرزها:

–الإلمام بالجوانب الصوتية والمعجمية والتركيبية للغة، بالقدر الذي يسمح بممارسة العملية التأويلية اللسانية.

–الإلمام بالأصول الدلالية لمعاني الوحدات التنغيمية والتطريزية، وأن لكل صيغة صرفية دلالةً معينة، ولكل وحدة صرفية دلالةٌ معجمية، وأن تركيب هذه الوحدات اللغوية إنما يخضع لسياقات اللغة عموما. (ينظر: النص والخطاب والاتصال. محمد العبد. ص 278)

ثانيا: الكفاية السياقية

بمعرفة ملابسات الفعل الكلامي تتم عملية الفهم والتأويل، فهذه الملابسات السياقية تُمثل دعامة أساسية للتأويل الدلالي، فالممارسة التأويلية في الفعل الكلامي للخطاب لا تنفك أبدا عن السياقات اللغوية، لذلك فلا يعد من المغالاة إن قلنا: إن الفعل الإنجازي في حقيقته يقوم على مدى المواءمة بين الفعل الكلامي وسياق الحال الذي ينجز فيه، وذلك من أجل إنجاز تأويل دقيق للمقصد وناجح في التداول. (ينظر: استراتيجية الخطاب. عبد الهادي الشهري. ص 48)

فالكفاية الساقية الحالية تُعدُّ امتدادا للكفاية اللغوية اللسانية، إذ لا يُمكن فصلُ الفعل الكلامي عن سياقه، بل إن الفعل الكلامي لا يولد أصلا دون هذا المهاد السياقيّ، الذي يترعرع في أحضانه، وفيه يتلقاه المتلقي ويمارس فيه وبه أبعادَ الفهم والتأويل، وتساعد اللسانيات على مقاربة التأويل الخطابي، فنحتاج إلى كفاءة سياقية؛ لاكتشاف مؤشرات أخرى، تتعلق بالمتكلم والمخاطب، وبهيئات الحضور والزمان والمكان، وهي مؤشرات جميعها تدعو إلى التأويل كلما بعثت على إلحاق متغيرات في المقصد.

ثالثا: الكفاية الاستدلالية

كثيرا ما يلجأ المتكلم إلى الاستدلال والاستنتاج واستدعاء السياق، من أجل استحضار تأويل معين للخطابات التي تمثل في مجملها شبكات دلالية متداخلة، بحاجة إلى حل تلك العقد، وللاطمئنان إلى بلوغ الفهم والمقصد المبتغى، فإن " الذهن البشري في الواقع يشتغل بآليتين، الواحدة تكمل الأخرى، الأولى تعمل على حل الترميز، والأخرى تعمل على الاستدلال، فالتحليل الاستدلالي يقيم توازنا بين التمثيل الدلالي للمنطوقات، وتأويل هذه المنطوقات، فيأخذ في الاعتبار أبعاد السياق الزمانية والمكانية وهوية المتكلمين ومقاصدهم الدلالية". (عندما نتواصل نغيّر. عبد السلام عشير. ص 43).

فالاستدلال القائم على حل إشكاليات المضمون حلاً لسانياً هو ما يُتطلّب إنجازه، وليس مجرد القول، وعندها يكون فعل التأويل شاملا لكل الإمكانات التي يتطلبها القول والسياق، اعتمادا على البناء الدلالي للكلمات وإيحاءاتها، وما تثيره من تطلعات وفق معطيات السياق.

إن الغاية من العناية بالكفاية الاستدلالية هو تفعيل وتأكيد هذه التطلعات والافتراضات السياقية، ولا يقصد بالاستدلال هنا أن يكون الشيء دليلا على وجود الآخر، بقدر ما يقصد جعل القول دليلا على قول آخر. (ينظر: الاستدلال البلاغي. شكري المبخوت. ص 7).

فكأن فاعلية هذه الكفاية لها من القدرة والمُكنة ما يفي بكون الإجراء التداولي في الخطاب دليل تأويلي خاص، فهناك ما يوجه نحو الوصول إلى التأويل المطلوب والمعنى المقصود، وهذا من حيث إن سياق المعنى والوعي به لا يقتصر – كما ذكرنا– على المقال الملفوظ والملحوظ، بل يمتد ليشمل مجموع الفرضيات المعبَّر عنها بألفاظ سابقة، لكونها ضمن الحوار والخطاب الحالي، فالسياق التأويلي لا يتمثل في المقول السابق، ولا في الآني فقط، ولكنه يشمل كلَّ مخزون الذاكرة المعرفي والموسوعي، ويعمد الحراك الذهني حال تأويل الخطاب إلى محاصرة وتحديد الفروضات الممكنة والمختارة، فيختار المؤوِّل السياق المناسب للعملية التأويلية.

هذه الكفاية من شأنها أن تمنح المتلقي –المؤوِّل– القدرةَ على عرض وطرح الفرضية التي تتلاءم مع السياق الذي تجري فيه العملية الاتصالية، وتكون في الأغلب متوافقة مع اعتماد المقصد الدلالي، وتبدو بجلاء هنا عملية اعتبار أو تفعيل الكفاية الموسوعية الثقافية القائمة لدى المؤول، والتي تتسع لكل الخبرات والتجارب السابقة، وهي مناطُ سر التأويل الأمثل للمقصد الخطابي، فموقف الاستعمال للأفعال الكلامية هو موقفُ التصرف والمناورة، وترشيح الاستراتيجيات المناسبة، فتحصل الخيارات والتنويعات

في الأغراض الإنجازية المتعددة، من طلب إلى التماس إلى إقرار إلى استنكار...، كل ذلك تبعا للمقام والسياق.

وهكذا تتجلى في البعد التداولي ونظرية أفعال الكلام الجانب التأويلي فيما يقوم به من عمليات إجرائية استدلالية، يقوم بها المتلقي ويتغياها المتكلم من أجل بلوغ المقصد المراد، وبالطبع فإن هذه العمليات الاستدلالية تستوجب تفعيل الآليات التي تُمكِّن كلا من المرسل والمتلقي من القيام بهذه المقاربة التأويلية، والتي تقوم أساسا على الكفاية التداولية.

نتائج البحث

- إن النظر إلى النظرية التداولية ونظرية التأويل بوصفهما ناتج اشتباكات بين النص والمتلقي يجعل من تداولية أفعال الكلام محورا تأويليا مهما ومتطورا في منهجية التأويل والقراءة المتجددة.

- إن الخصائص اللغوية سواء تم اعتبارها عاملا مشتركا بين جماعة معينة من الناس، أو اعتبارها مادة لغوية أساسية في الفهم والتأويل، فالنظرية التداولية تأتي لتفي بالنقص الذي يتخلل هذه النظرة اللغوية الصرفة، من حيث ضرورة الوقوف والتعرف على ملابسات المنطوقات وموقف الخطاب لدى الاستعمال.

- إن نجاح العملية الاتصالية يكمُن في التطابق بين قصد المرسل والمعنى المؤول من قبل المتلقي للخطاب، وهنا يكون للمسار التداولي دورُه البارز في توجيه دفّة التأويل الوجهة المقصدية.

- إن التأويلات التي جسدها مبدأ التعاون في الاستلزام الحواري هي ضرب من التأويل النقدي للنص الأدبي، فهو المعني بملاحقة مقصد المتكلم المعهود به إليه، ضمن ما يسمى بمبدأ الاستلزام الحواري في التحليل التداولي للخطاب.

- إن ارتباط التراكيب والأنساق اللغوية جعل الافتراض المسبق أداة مجسدة للون من التأويل، وذلك بما تضفيه عناصرُه من دلالاتٍ افتراضية مسبقة.

- القوة الإنجازية ملمحٌ من ملامح الكفاية التداولية المتمثلةِ في عددٍ من الكفايات اللسانية، والقائمة على قدرة المتكلم على فحص ومعايرة الصيغ اللغوية المتعددة، ثم اختيار الأنسب منها وفق الغرض الإنجازي للفعل الكلامي، المحدد من قبل عنصر السياق، فهي – القوة– المرتكز المعتمد عليه في تحليل علاقة المنطوقات بمستعمليها وفق مقامات وسياقات الاستعمال، وأيضا تحديد المقصد الكلامي التأويلي لهذه المنطوقات.

مراجع البحث

1. ابن منظور، محمد بن مكرم، 1994م، لسان العرب. دار صادر. بيروت. ط4.
2. أبوزيد، نصر حامد، 2014م، الخطاب والتأويل. المركز الثقافي العربي. المغرب.
3. بغورة، الزواوي، 2005م، الفلسفة ونقد اللغة. دار الطليعة للطباعة والنشر. بيروت. ط1.
4. جاكوبلي، راسل، 1990، نهاية اليوتوبيا. السياسة والثقافة في زمن اللامبالاة. ترجمة: فاروق عبد القادر. عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. 296.
5. الشهري، عبد الهادي، 2004م، استراتيجيات الخطاب.. دار الكتاب الجديد المتحدة. بيروت. ط1.
6. العبد، محمد، 2005م، النص والخطاب والاتصال. الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي. القاهرة. ط1.
7. عشير، عبد السلام، 2006م، عندما نتواصل نغير. أفريقيا الشرق. المغرب.
8. الغزالي، أبو حامد، 1994م، المستصفى من علم الأصول، تحقيق: إبراهيم رمضان. دار المدينة المنورة.
9. كولر، جونثان، 2003م، مدخل إلى النظرية الأدبية. ترجمة: مصطفى بيومي عبد السلام. المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة. ط1.
10. المبخوت، شكري، 2006م، الاستدلال البلاغي.. دار المعرفة للنشر وكلية الآداب والفنون. تونس. ط1.
11. المتوكل، أحمد، 1995م، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية. دار الأمان. الرباط.
12. المسدي، عبد السلام، 1986م، التفكير اللساني في الحضارة العربية. الدار العربية للكتاب. بيروت. ط2.
13. مفتاح، محمد، 1990م، مجهول البيان. دار توبقال. المغرب. ط1.
14. نحلة، محمود، 2002م، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر.. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
15. يونس، محمد محمد، 2006م، علم التخاطب الإسلامي. المدار الإسلامي. ط1.